بسم الله الرحمن الرحيم

## الدرس الرابع - شرح مختصر البيقونية (2)

الحمد لله رب العالمين, وصل اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين, أما بعد:

التعريف المشهور للحسن: هو مااتصل إسناده برواية العدل الذي خف ضبته عن مثله من غير شذوذ ولا علة .

لو فتحت جامع الترمذي لرأيته يقول بصريح العبارة وفصيحها: هذا حديث حسن وليس اسناده بمتصل!

فإما أن يكون الترمذي قد أخطأ وإما أن يكون هناك إشكال في تحديد المصطلحات وتضييقها

فقول القائل في تعريف الحديث الحسن هو قول صحيح وليس خطأ, لكن الخطأ هو في قولنا أن هذا هو التعريف الوحيد للحديث الحسن, فالحسن يُستعمل في أكثر من موضع وهذا الكلام ليس خفياً في كتب الحديث وهو موجود في أشهر كتاب من كتب الحديث المتأخرة "مقدمة ابن الصلاح" تجد أنه عرَّف الحسن بتعريفين وليس بتعريف واحد, وأصلاً الحسن في البيقونية ليس المقصود به الحسن كما في شروطه الخمس! لأنه لم يؤكد على هذه الخمس.

فهو قال : والحسن المعروف طُرقا وغدت .. رجاله لا كالصحيح اشتهرت.

وليس من شروط الحديث الحسن الخمسة تعدد الطُّرُق! إذا هنا شيء زائد.

ذكر ابن الصلاح في "مقدمة ابن الصلاح" وقال: وبعد النظر والتأمل في كلام المحدثين خلصت إلى أن الحسن له معنيان أو يُستعمل على طريقتين أو نحو ذلك وذكرها بتفصيل وليست حدية.

إذا الحسن قد يُطلق على أكثر من معنى, بل قد يستعملونه على الحديث الذي لا يوجد فيه أي نوع من أنواع النقص أبداً, يعني الحديث الصحيح قد يُطلق عليه حديث حسن باعتبار استحسان معناه أو حكمه ...

مثلا: الشافعي تكلم على حديث وهو حديث ابن عمر: ارتقيت يوما على ظهر بيت لنا فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم مستقبل بيت المقدس لحاجته مستدبر الكعبة وهو في البخاري ومسلم, قال عنه الشافعي أنه حديث حسن. هل معنى حسن لا كالصحيح؟ لا

البخاري في أكثر من حديث أخرجها في الصحيح وقال عنها في موضع آخر: حسن, منها حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الصلاة على قبر الميت بعد موته.

المهم أن الحسن يُطلق على أكثر من معنى, بعضها يعود إلى الصحة, وبعضها يعود إلى عكس الصحة, فقد يُستحسن الحديث لمعنى من المعنى به من المعنى يُكسب الحديث ضعفاً.

وما ينبغي أن أقوله أمران:

الأمر الأول: يجب أن نتعامل مع المصطلحات الحديثية بسعة مدلولاتها وأن نقول أن المصطلح يُستعمل في كذا وكذا وكذا على حسب الإستعمالات التي عند المتقدمين.

الأمر الثاني: كيف نحدد المعنى المطلوب هنا ؟ يعني مثلا تقرأ في كتاب "العلل" لأبن أبي حاتم فوجدت أبا حاتم يقول عن حديث إنه حسن, كيف تعرف مراده بالحسن هنا ؟

بحسب السياق غالباً, أو بدراسة الحديث نفسه مثلا الترمذي سأل البخاري مرة عن حديث فقال هو حديث حسن, فقال: إنهم يقولون أن فيه فلان ضعيف, قال: هو حديث حسن.

فواضح أن كلمة حسن هنا للتقوية, لكن بشكل عام تستطيع أن تقول أن أكثر استعمالات الحسن عند هذا الإمام كذا وهذا يعرف بالممارسة.

لكي لا تستثقلوا حديثي هذا دونهم هذه الخمس مجلدات كلها في الحديث الحسن.

عندكم شرح ألفية الحديث للسخاوي وهي في خمس مجلدات - ألفية الحديث للعراقي والشرح للسخاوي - قال فيها: وبما أن اطلاقات الحسن تتعدد فينبغي ألا نربطه بحكم معين.

فلا نقول مثلا الحسن يُحتَج به أو لا يحتج به إنما حسب السياق, وهذه نقطة غاية في الأهمية.

وكل ما عن رُتبة الحسن قصر ... فهو الضعيف وهو أقساماً كُثر

الضعيف كما قال المؤلف: أقسام, بحسب السبب فقد يكون لسقط في الإسناد, أو لضعف في الراوي, أو قد يكون لعلة خفية, فكلمة ضعيف ليست مصطلحاً محددا وإنما تشمل المنكر والشاذ والمرسَل والمردَّس, وكثير من المصطلحات التي سيذكرها ....

فما نزل عن رتبة الحسن فهو الضعيف وذلك باعتبار تعريف الحسن بأنه ما قارب الصحيح, سواء حددنا الشروط الخمسة أو بالعموم الذي ذكره.

سؤال الطالب: هل اذا اختل الضبط او العدالة صار الحديث الصحيح حسناً؟

الشيخ: لو كنت تقصد باعتبار الحسن بالشروط الخمسة فإن الحديث خفيف الضبط هو حسن أما إذا اختلفت العدالة فهذا لا يسمى حسناً ابداً, فالشروط ليست متوازية في نفس القيمة فالعدالة شرط صارم جداً أما اتصال الإسناد ف قد وقد ولكن الأصل أن انقطاع الإسناد من أسباب الضعف, وكذلك الشذوذ والعلة, فهذه تنقل الحديث من الصحة للضعف وليس للحسن.

وما أُضيف للنبي المرفوعُ ... وما لتابع هو المقطوع

هذا البيت ليس به حُكم! لأن مصطلحات الحديث على قسمين:

هناك مصطلحات تتضمن أحكاماً, وهناك مصطلحات ليس بما حُكم. فقط وصف

مثال: فلان طويل: هل هذا وصف أم وصف يتضمن حكماً ؟ وصف فقط

فلان صالح: فهذا وصف يتضمن حكماً لأنه يترتب على الصلاح أمور , صالح ممكن يُزَوَّج صالح ممكن يوظَّف,

فالمصطلحات التي ذكرها "المرفوع" و "المقطوع" هذه مصطلحات ليس بها أحكام.

المرفوع: أي حديث فيه قال رسول الله إذا هو حديث مرفوع.

ممكن يكون صحيح, ضعيف, منقطع.

مثال: وروى الترمذي عن أبي هريرة "مرفوعا" باختصار هذه الكلمة تقدر تشيلها وتضع مكانها " قال رسول الله" .

المقطوع: الخبر الذي ينتهي إلى التابعي كالحسن البصري مثلا فهذا خبر مقطوع, وهذا وصف فقط لكن الكلمة موهمة كأن فيه انقطاع .

في الناحية العملية لا تكاد تجد كلمة "مقطوع" إلا بعد ما استقرت المصطلحات المتأخرة فتجد بعض المحققين المعاصرين والباحثين يقول: هذا حديث مقطوع إلى فلان. لكن في كتب المتقدمين لا تكاد تجد هذا إلا ما ندر.

تنبيه: تقسيم المصطلحات وهذا مهم جدا وفاتني أن أذكره في القواعد المنهجية وهو التفريق في المصطلحات بين الأوصاف والأحكام وبين ما يُستعمل بكثرة وما يُستعمل بقلة.

هناك مصطلحات حديثية لا تكاد تُستعمل أصلاً فلا تكاد تجدها في كتب الحديث المتقدمة, فهذه المفترض أن لا نقف عندها ونستشكلها. مثلاً الشاذ فيه خلاف كبير لكن عملياً اقرا "التاريخ الكبير" للبخاري فهو مظنَّة وجود أحكام البخاري أو "العلل الكبير" للترمذي فيه أحكام البخاري, واقرأ علل أبي حاتم وأحكام أبي زرعة, اقرأ " العلل ومعرفة الرجال" للإمام أحمد, كتب السؤالات على الإمام أحمد والإمام يحيى بن معين, اجمع الأحاديث التي حكموا عليها بالشذوذ فما أتصور أن تصل للعشرة من آلاف الروايات.

فقد كان لهم اصطلاح آخر الذي هو أقرب شيء المنكر, أو معلول, أو فيه خطأ.

المفترض أن البيقوني يذكر هنا الموقوف في البيت التالي, لأنه ذكر المرفوع والمقطوع, ما انتهى إلى النبي مرفوع ما انتهى إلى التابعي مقطوع طيب ما انتهى إلى الصحابي ؟

ذكره في البيت الخامس عشر, فهذا التفريق المفترض ألا يكون بهذه الطريقة.

والمسند المتصل الإسناد من ... راويه حتى المصطفى ولم يَبِنْ

يبن = ينقطع

هنا مصطلح جديد اسمه "المسنكد" ما هو الحديث المسند ؟ على تعريف الناظم.

هو ما اتصل إسناده إلى النبي صلى الله عليه وسلم, كأنه يقول لك إذا اتصل الإسناد إلى أبي هريرة فهذا ليس مسنداً.

هذه هي الصورة التي لا يُختلف فيها في تعريف المسند, هناك صور أخرى أختُلِف فيها هل تدخل في المسند أو لا تدخل في المسند, وفي صورة في المسند وهي صورة ما لو اتصل إسناده إلى الصحابي, هذه الصورة اختلف فيها وبعضهم أدرجها في المسند, وفي صورة أخرى وهي ما انقطع اسناده ولكنه انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم, فهذه بعضهم أدرجها في المسند فهي مرادفة للمرفوع.

وهناك من عرَّفها وأظنه ابن عبد البر: وهو أن يكون ظاهره الإتصال إلى النبي صلى الله عليه وسلم, فليس بالضرورة أن يكون متصلاً في نفس الأمر, فقد تكتشف أنه منقطع بعد البحث, لكن في الظاهر أنَّه متصل الإسناد وبالتالي تستطيع أن تقول عنه مسند.

هذا المصطلح وصف يتضمن حكماً ولكنه حكم جزئي, أي أن فيه شرط اتصال الإسناد, فهذا الوصف يحقق لك قدراً من الحُكم, لأن اتصال الإسناد له أثر في الحكم.

مثلا: عندنا حديث اسناده من الإمام الترمذي إلى النبي صلى الله عليه وسلم متصل ليس فيه انقطاع لا ظاهرا ولا باطنا لكنه من رواية الضعفاء, فهذا حديث مُسنَد ولكنه ليس صحيحاً.

النقطة العملية: إذا قرأت كتب المتقدمين لا تجد استعمال كلمة "مسند" بهذا التركيب, وإنما تجدها بكثرة بصيغة الفعل "أسنده فلان" وهي تأتي على وجه ين: تأتي على وجه الرّفع وتأتي على وجه الإتصال, تذكرون الصورة التي ذكرناها عن الزهري وسفيان بن عيينة ومالك ؟

فهذه الحالة التي مرَّت بالسند يقول لها المتقدمين وصفا "أسنده" يقول في الاسنادين "أحمد عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم" والآخر "رواه جماعة عن مالك أن الزهري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم" بالنسبة للأول: هذا الحديث أسنده سفيان بن عيينة, يعني وصله والثاني: أرسله مالك, لو كان مع مالك جماعة كمعمر ويونس وشعيب وعقيل وكلهم رووه على نفس الوجه الذي رواه مالك وخالفوا فيه سفيان فيقولون هذا حديث لم يسنده إلا سفيان, أي ما رواه متصلاً إلا سفيان.

والمعنى الآخر - وسنستعمل نفس الإسناد - أحمد عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم ويرويه جماعة عن مالك عن الزهري أنس موقوفاً ووافقه جماعة, صار الخلاف في الرفع والوقف وليس في الوصل والإنقطاع, فهذا ايضاً يُقال لم يسنده إلا سفيان.

فالمقصود به يُسنده هنا أي يرفعه لأن الإسنادان هنا متصلان وإنما الفرق في الرفع والوقف.

وما بسمع كل راو يتصل ... إسناده للمصطفى بالمتصل

يقول لك أن الحديث المتصل هو الذي اتصل إسناده للنبي صلى الله عليه وسلم بالسماع.

هنا فيه تحديد أن الإتصال لا يكون إلا في السماء, هذا تقييد غير جيد إذا أراد هذا التقييد, لأن الإتصال قد يُعرَف بغير السماع, لكن قد يكون مختلف فيها في بعض الأحيان, مثلا: الإجازة هل هي إتصال أم ليست بإتصال ؟ والإجازة هي أن يكون عندي حديث مكتوب أعطيه لتلميذ وأقول له أروي هذا الحديث عني. ممكن يقول فيها أخبرنا, الشاهد أن الأظهر في شروط الإتصال هي السماع, هذا شيء صحيح لكن الحصر أن الإصال لا يكون إلا بالسماع هذا فيه نظر.

مسلسل قل مما على وصف أتى ... مثل أما والله أتبأيي الفتى

كذاك قد حدثنيه قائما ... أو بعد أن حدثني تبسما

هذا مصطلح جديد لكن المفروض أن ما يأخذ بيتين الصراحة, لأن المنظومة 34 بيت وهذا المصطلح مو مهم, أيضا ممكن نضيف في القواعد المنهجية: التفريق بين المصطلحات المهمة وغير المهمة.

مصطلح "المسلسل" هو من المصطلحات التكميلية, أو الجمالية, وليس منتشر في كتب المتقدمين, وبعض كتب المتأخرين أولعوا بهذا المصطلح, وما زالوا إلا الآن يقول لك اعطيني الحديث المسلسل بالأولية, المسلسل هو شيء وصفي وليس حكمياً, ذكر الذهبي في "الموقظة" ذكر أن المسلسلات أكثرها أحاديث ضعيفة, وممكن يوجد أحاديث مسلسلة يكون الأصل في المتن صحيح لكن المسلسل ضعيف, والمسلسل الضعيف إسناداً ومتناً أيضاً يوجد, فهذا التسلسل في الواقع تجده في أحاديث قليلة, خاصة التسلسل العملي, أما التسلسل القولي موجود ولكنه عادي مثل حديث يقول الإمام أحمد سمعت سفيان بن عيينة قال سمعت الذهري قال سمعت أنساً قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم فهذا مسلسل بالسماع وهو موجود بكثرة, لكن المسلسل أخذ بيده فلان فحدثني بكذا وقال أخذ بيدي فلان وقال حدثني بكذا هذا تسلسل بالوصف أو الفعل وهذا قليل جداً, وأكثره ضعيف.

الخلاصة أن مصطلح "المسلسل" هو مصطلح وصفي لا يترتب عليه حكم, اللهم إلا في جزئية يسيرة جدا إذا ثبت أن التسلسل في هذا الجزء من رواية الثقات فهذا يفيد إتصالاً.

عزيز مروي اثنين أو ثلاثة ... مشهور مروي فوق ما ثلاثة

هل هذا يتوافق مع ما تعرفون عن العزيز ؟

هذا التعريف أدق بكثير من تعريف العزيز أنه ما رواه اثان, عُرِّف هذا المصطلح تقريباً من ابن مَندَة أنه ذكر أن العزيز ما رواه اثنان أو ثلاثة, طبعاً ابن مندة متأخر شوي عن البخاري والإمام أحمد ومن بعده من المحدثين ساروا على نفس ما سار عليه, ابن حجر تقريباً هو الذي عُرِف بتحديد العزيز باثنين, وهذا ليس هو الأشهر عند المحدثين, وهناك معنى ثالث للعزيز وهذا الاستعمال الثالث هو الأقرب لصنيع المتقدمين, وهو معنى العزّة أي القوة, والعزة بمعنى الندرة والقلة وهذا الاستعمال هو الاشهر عند المحدثين المتقدمين وكتبهم, أكثر من المعنى بأنه اثنين أو ثلاثة, وأكثر ما يستعملونه في الرواة, وهذا ذكره في "الكامل" والكامل من أفضل كتب الرجال, هنا في الكامل ذكر عددا من الرواة وصفهم بأهم

عزيزوا الحديث فيقول لك فلان عزيز الحديث, هل معنى عزيز الحديث أنه لا يروي حديثاً إلا إذا انضم إليه آخر ؟ وإنما المعنى أنه قليل الحديث لا تكاد تقف له على رواية, إذا هذا من المصطلحات التي نحتاج إلى إدراك السعة التي فيها وحتى نكون أكثر فهماً التعامل مع كتب المتقدمين

## أسئلة المقطع الثاني: ضع علامة صح أو خطأ:

- يعرف المحدثون الحديث الحسن بأنه ما اتصل اسناده برواية العدل الذي خف ضبطه عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ و لا علة و هذا خطأ
  - خطأ, لأن التعريف صحيح لكن الخطأ في قصره على هذا التعريف
  - سعة مدلولات المصطلحات ككثرة معاني الحسن عند المحدثين المتقدمين تعيق فهم معنى الحسن المقصود

## خطأ, لأنه يسهل معرفة المعنى المراد للمصطلح من سياق الكلام و بالممارسة فلا إعاقه

- الضعيف يشمل المنكر و المرسل و المدلس و ما نزل عن الحسن: صح
  - ما أضيف إلى النبي هو المرفوع و يفيد صحة الحديث: خطأ
  - مصطلح المقطوع يشمل وصفا و حكما على الحديث: خطأ
- المسلسل من المصطلحات التي اشتهرت عند المحدثين المتقدمين و كثر استعمالها: خطأ